Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 6, 2022

Deanship of Scientific Research

The Impact of the French Revolution on Convergence Ottoman-British Politician (1789-1815)

Mohammad Nader Qawasmh[1]*, Abdal Majeed Zaid AL-Shnaq[2]

[1] Ministry of Education, Amman, Jordan.

[2] Department of History, School of Arts, The University of Jordan, Amman, Jordan.

Received: 29/4/2021
Revised: 17/8/2021
Accepted: 9/9/2021
Published: 30/11/2022

* *Corresponding author:*
muhamad.nader@yahoo.com

Citation: Nader Qawasmh, M., & Zaid AL-Shnaq, A. M. (2022). The Impact of the French Revolution on Convergence Ottoman-British Politician (1789-1815). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(6), 261–277.
https://doi.org/10.35516/hum.v49i6.3738

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This study examines the impact of the French Revolution on Convergence the Ottoman-British politics in the period from 1789 to 1815. where it reviews the status of both the Ottoman Empire and the state in that period, showing the nature and development of the relations that arose between the two parties. The importance of the study lies in its attempt to address the political developments that contributed to the fluctuation of the mutual political relations between the Ottoman Empire and Britain during the study period. The study aimed to shed light on the role of the Ottoman policy in exploiting the principle of conflict of interests; To maintain the integrity of its territories from any European aggression, and to avoid any political situation that might involve it in the European conflict resulting from the Napoleonic wars on the European continent. The study concluded with a set of results, the most prominent of which were: Showing the importance of the diplomatic role in managing political events in that critical period, and showing the extent of the flexibility of the Ottoman Empire in dealing with emerging political changes, and its success in exploiting the principle of conflict of interests between the great powers to lead to political gains.

Keywords: The Ottoman Empire; Britain; international relations; the French campaign; the Vienna conference.

أثر الثورة الفرنسية في التقارب السياسي العثماني البريطاني 1789-1815م

محمد نادر قواسمة[1]، عبد المجيد زيد الشناق[2]

[1]وزارة التربية والتعليم، عمان، الأردن.

[2]قسم التاريخ، كلية الآداب،الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ملخّص

تبحث هذه الدراسة في أثر الثورة الفرنسية في التقارب السياسي العثماني البريطاني خلال الفترة الممتدة من 1789 حتى 1815م، حيث تست عرض وضع كلٍ من الدولة العثمانية والدولة البريطانية في تلك الفترة، مبينةً طبيعة العلاقات التي نشأت بين الطرفين وتطورها.

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها معالجة التطورات السياسية التي أسهمت في تذبذب العلاقات السياسية المتبادلة بين الدولة العثمانية وبريطانيا في فترة الدراسة.

وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السياسة العثمانية في استغلال مبدأ تضارب المصالح؛ للحفاظ على سلامة أراضيها من أي اعتداء أوروبي، وتجنب أي موقف سياسي قد يقحمها في الصراع الأوروبي الناتج عن حروب نابليون في القارة الأوروبية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها: إظهار مدى أهمية الدور الدبلوماسي في إدارة الأحداث السياسية في تلك الفترة الحرجة، وأظهرت مدى مرونة الدولة العثمانية في التعامل مع المتغيرات السياسية المستجدة، ونجاحها في استغلال مبدأ تضارب المصالح بين الدول العظمى للخروج بمكاسب سياسية تصب في مصلحتها..

الكلمات الدالة: الدولة العثمانية، بريطانيا، العلاقات الدولية، الحملة الفرنسية، مؤتمر فيينا.

المقدمة:

تعد دراسة العلاقات السياسية بين الدول من أصعب أنواع الدراسات التاريخية، ذلك أن الدارس لموضوع العلاقات المتبادلة بين دولتين يجب أن يكون ملمًا بالتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولتين. أضف إلى ذلك، حاجته إلى فهم التوازنات الاستراتيجية لتلك الدول الساعية إلى الحفاظ على استقرارها وتطورها، لما لذلك من دور مؤثر في إظهار طبيعة العلاقات بين الدول.

تناولت هذه الدراسة أثر الثورة الفرنسية في التقارب السياسي العثماني البريطاني من 1789م حتى 1815م، وهي مرحلة حرجة في عمر الدولة العثمانية والدولة البريطانية على حدٍ سواء؛ لما شهدته هذه الفترة من تطورات سياسية لم تشهدها من قبل. فعلى الصعيد السياسي، ارتبطت بداية الفترة الزمنية بحدث سياسي تمثل في الثورة الفرنسية؛ التي كان لها تأثير مباشر على تطور العلاقات السياسية بين الدول في تلك الفترة، وكذلك ارتبطت نهاية فترة الدراسة بحدث سياسي تمثل في مؤتمر فيينا؛ الذي كان له دور بارز في إرساء مبدأ توازن القوى، وحفظ الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم تطرق الباحثين لهذه لفترة بالدراسة والتحليل، لذا تعدُّ الدراسة من الموضوعات التي تناولها الباحثون كعناوين فرعية، إلاّ أن أحدًا منهم لم يعالج الموضوع في فترة الدراسة الممتدة من 1789 إلى 1815م كدراسة مستقلة وكوحدة واحدة - في حدود علم الباحث-؛ ليقف على دور العامل السياسي في تطور العلاقات بين الدولة العثمانية والدولة البريطانية، في حين تم تناول الموضوع في الدراسات السابقة بطريقة تجريدية مقتضبة، ويكفي النظر بقائمة المصادر والمراجع لبيان ذلك، وبذلك فإن ميزة هذه الدراسة تكمن في أنها من أوائل الدراسات التي تتناول أثر الثورة الفرنسية في التقارب السياسي العثماني البريطاني من 1789 حتى 1815م بطريقة تفصيلية؛ من خلال الوقوف على أهم المحطات التي رافقت تطور العلاقات المتبادلة بين الجانبين.

أسئلة الدراسة: حاولت الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات لعلَّ أهمها:

- هل أسهم اندلاع الثورة الفرنسية في تبدل العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا؟
- هل كان للعامل الدبلوماسي دور في إدارة التطورات السياسية بين الدولة العثمانية وبريطانيا في الفترة الممتدة من 1789 حتى 1815م؟
- هل كان لبريطانيا مصالح سياسية واقتصادية في أملاك الدولة العثمانية؟
- هل نجحت بريطانيا في تحقيق أهدافها من خلال استعمالها للسبل العسكرية والدبلوماسية؟

الفرضية: حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة السابقة، بالافتراض أن تطور العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية وبريطانيا أسهم في الحفاظ على وحدة وسيادة أراضي الدولة العثمانية، وحمايتها من اعتداءات الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا وروسيا.

أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها معالجة التطورات السياسية التي أسهمت في تذبذب العلاقات السياسية المتبادلة بين الدولة العثمانية وبريطانيا، في فترة الدراسة.

وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السياسة العثمانية في استغلال مبدأ تضارب المصالح للحفاظ على سلامة أراضيها من أي اعتداء أوروبي، وتجنب أي موقف سياسي قد يقحمها في الصراع الأوروبي الناتج عن حروب نابليون في القارة الأوروبية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، القائم على العودة إلى المصادر الأولية والمراجع الحديثة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي القائم على تجزئة الكل المتراكب إلى أجزاء يمكن فهمها وتركيبها من جديد؛ بهدف الوصول إلى الحقائق، بغية التعامل مع الأحداث بأسلوب علمي تحليلي، للوقوف على الأسباب الحقيقية التي أسهمت في التطورات السياسية التي شهدتها القارة الأوروبية، وأثرها في التقارب العثماني البريطاني.

محاور الدراسة: تمت معالجة الدراسة من خلال العناوين التالية:

- أولًا: الدولة العثمانية في فترة الدراسة من 1789 حتى 1815م.
- ثانيًا: الدولة البريطانية في فترة الدراسة من 1789 حتى 1815م.
- ثالثًا: دور الثورة الفرنسية في تغيير المفاهيم السائدة في أوروبا.
- رابعًا: أثر الثورة الفرنسية في التقارب السياسي العثماني البريطاني من 1789 حتى 1802م.
- خامسًا: أثر الثورة الفرنسية في التقارب السياسي العثماني البريطاني من 1803 حتى 1807م.
- سادسًا: أثر الثورة الفرنسية في التقارب السياسي العثماني البريطاني من 1808 حتى 1815م.

أولًا: الدولة العثمانية في الفترة الممتدة من 1789 حتى 1815م.

تأثرت الدولة العثمانية في ظهور روسيا القيصرية كقوة مؤثرة في مطلع القرن الثامن عشر، حيث لم يمض هذا القرن إلا وقد حمل معه تبدلًا واضحًا على التوازنات السياسية، فقد كان لتمكن روسيا القيصرية من هزيمة الدولة العثمانية، وإجبارها على التوقيع على معاهدة كيتشوك كاينارجي Kitchuk Kainargee بتاريخ 1774/7/21م (Hurewitz, 1958, 50-61; Bernard, 1961, 36-37)، الدور البارز في جعل الدولة العثمانية تحتل المرتبة الرابعة بين الدول العظمى في ذلك الوقت، دون مرورها بالمرتبة الثانية أو الثالثة (أوزتونا، 2010، 629).

أسهم ظهور ضعف الدولة العثمانية في تشجيع أعدائها على التوسع على حساب أراضيها، حيث شنّت القوات الروسية عام 1787م ومن ثَمَّ النمساوية عام 1788م هجومًا على الدولة العثمانية تمكنت خلاله من تحقيق مكاسب سياسية، إلا أن اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789م أدى إلى تغير الأوضاع السياسية في القارة الأوروبية، مما دفع المعتدين إلى توقيف أعمالهم العدائية ضد الدولة العثمانية (المحامي، 1981، 363-364)؛ ليتسنى لهما الوقوف في وجه الأفكار الثورية التي جاءت بها الثورة الفرنسية، التي رأوا بها خطرًا على عروشهم (حسون، 1986، 169؛ Bernard, 1961, 38).

أسهمت الاضطرابات التي أعقبت الثورة الفرنسية في إعطاء الدولة العثمانية فرصة لإعادة تنظيم نفسها، فاندفع السلطان العثماني سليم الثالث (1798-1807م) بعملية إصلاحية هدف من خلالها إلى رفع مكانة الدولة العثمانية بين الأمم (بني عيسى، 2018، 96-140). إلا أن تبعات الثورة الفرنسية أسهمت في تغير التوازنات السياسية القائمة بين الدول العظمى في تلك الفترة؛ لما رافقها من أعمال توسعية طالت أملاك الدولة العثمانية في مصر وبلاد الشام، الأمر الذي جعل من الدولة العثمانية جزءًا من الصراع الدائر بين الدول العظمى في ذلك الوقت كما سنرى.

ثانيًا: بريطانيا في الفترة الممتدة من 1789-1815م.

لابدَّ لنا وقبل الخوض في تفاصيل بريطانيا أن نبين التطور التاريخي الذي سبق ولادة هذا الكيان السياسي، الذي شكل أكبر قوة اقتصادية وبحرية في القرن التاسع عشر، حيث كانت نواة تشكل المملكة المتحدة إقليم إنكلترا (England)، الذي ظهر ككيان سياسي عام 956م، ليتحد بعد ذلك على نحو قانوني مع إقليم ويلز (Wales) عام 1284م، ثم مع إقليم اسكُتلندا (Scotland) عام 1707م، ونتج عن هذا الاتحاد بين الأقاليم الثلاثة؛ ولادة بريطانيا العظمى (Great Britain) التي ألحقت بها إيرلندا (Ieeland) عام 1801م، ليصبح اسمها المملكة المتحدة United Kingdom(المملكة المتحدة، 2014، 142).

تميزت بريطانيا عن غيرها من القوى الأوروبية بأنها قوة جزرية؛ لا تشترك مع دول القارة الأوروبية بحدود برية، مما جعلها تتفوق في ميادين الملاحة البحرية على نظائرها، خصوصًا بعد تمكن أسطولها من القضاء على الأسطول الإسباني المعروف الأرمادا (Armada) عام 1588م، كما ساعدها موقعها على الانفتاح على جميع الدول التي تشترك معها بحدود بحرية (Macdonald, 1967, 194).

أسهم ظهور الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن في زيادة الإنتاج الصناعي البريطاني، الأمر الذي تطلب الوصول إلى أسواق جديدة لتصدير البضائع المصنعة، واستيراد المواد الخام اللازمة لاستمرار عملية التصنيع (ريمون، 1984، 158؛Macdonald, 1967, 1-2,27).

ساعد ظهور الثورة الفرنسية في توتر العلاقات السياسية بين الدول الأوروبية جمعاء في تلك الفترة، وفي مقدمتها العلاقات الفرنسية البريطانية؛ حيث أسهمت في تجدد الصراع الفرنسي البريطاني الذي تولت إدارته حكومة وليم بت William Pitt عام (1783-1801م)(Michael, 2004, 126)، وقد أسهم هذا الصراع الممتد من عام 1792 حتى عام 1815م في إيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي في بريطانيا، ونلمس ذلك من كثرة الحكومات التي شكلت في تلك الفترة (فشر، 1976، 738)، التي بلغ عددها سبع حكومات شكلها حزب المحافظين (Michael, 2004, 126). أما داخليًا، فقد أدت هذه الأوضاع السياسية المضطربة إلى عدم استجابة الحكومات للتحديات الداخلية المستجدة، التي تمثلت في تطور الحياة في المصانع؛ حيث أن الحكومات في هذه الفترة لم توجه طاقاتها للرقي بحياة عمال وموظفي المصانع؛ من خلال توفير المدارس، ووسائل الصحة العامة، والمنازل، والمدن الجيدة التخطيط، وغير ذلك من الأمور كونهم محور عملية التصنيع في ذلك الوقت، ولم يقف تأثير الحرب على الشعب البريطاني عند هذا الحد، فالخراب الذي سببته حروب نابليون في القارة الأوروبية، جعل دول هذه القارة غير قادرة على شراء البضائع التي كانت بريطانيا تصدرها، الأمر الذي أثر في الاقتصاد البريطاني، فزادت نسبة البطالة بين أفراد المجتمع (فشر، 1976، 148-150).

ثالثًا: دور الثورة الفرنسية في تغيير المفاهيم السائدة في أوروبا.

كان المبدأ الذي ينظم العلاقات بين الشعب والأسر الحاكمة في أوروبا في الفترة السابقة للثورة الفرنسية التي اندلعت عام 1789م، قائمًا على مبدأ حق الأسر الحاكمة في تقرير مصائر الشعوب، وفي ظل هذا المبدأ –الذي عرف أيضًا فيما بعد بمبدأ الشرعية- كانت السيادة تمثل خاصية من خصائص الملوك الشخصية، حيث كان مصير المدن والأقاليم بسكانها يتقرر تبعًا لمصير أصحاب العروش وإرادتهم (لويس، 1982، 15). وبناءً على ذلك عدت الدولة ملكًا شخصيًا للملك، تمتثل لمشيئته وتخضع لإرادته، ولعلَّ أفضل ما يجسد هذا الوضع السياسي في تلك الفترة قول لويس الرابع عشر (1643-1715م): "أنا الدولة والدولة أنا" (نصار، د.ت، 19). لذلك نجد أن أقاليم الممالك كانت خاضعة لقوانين الإرث وأنظمة الصداقة، وغيرها من القوانين الموروثة من القرون الوسطى، لذا فليس من الغريب أن نجد أن بعض الممالك تتوسع أو تتقلص، أو تنفصل عن بعضها حسب أهواء الملوك ورغباتهم، أو جراء أية تغيرات تطرأ على أحوالهم الشخصية من زواج وتوارث ووفاة، ناهيك عمَّا كان يكسبه الملوك من حقوق من خلال ما يخوضونه من حروب أو

ما يعقدونه من معاهدات (برون، 2006، ص359-360؛ نصار، د.ت، ص19).

وعلى الصعيد الشعبي، كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت عند عامة الناس، أن الملوك يحكمون البلاد بتفويض من الله، ويستمدون سلطانهم من مشيئته، لذلك يجب عليهم أن يسمعوا ويطيعوا أوامر الملك كما يطيعوا أوامر الله، وقد ساعد رجال الدين في ترسيخ هذه الاعتقادات بين عامة الناس؛ من خلال تلقينها في تعاليمهم وطقوسهم داخل الكنائس (نصار، د.ت، ص19-20).

وقد ظَّل هذا الاعتقاد مسيطرًا على العلاقات بين الحاكم والمحكوم إلى أن اندلعت الثورة الفرنسية عام 1789م، منذرةً ببداية عصر جديد في العلاقات المتبادلة بين الدول العظمى –بريطانيا، روسيا القيصرية، بروسيا، إمبراطورية النمسا والمجر، والدولة العثمانية- في ذلك الوقت، لما حملته من مبادئ جديدة تمثلت في الحرية والإخاء والمساواة، التي انبثق عنها مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصائرها" (لويس، 1982، 15). الذي عدَّ من أهم المبادء التي نادت بها الثورة الفرنسية كبديل عن مبدأ حق العروش في تقرير مصائر الشعوب الذي كان سائدًا في العصور الوسطى، الأمر الذي أسهم في توتر العلاقات السياسية المتبادلة بين الدول العظمى مما أدى إلى نشوب الصراعات بينها.

رابعًا: أثر الثورة الفرنسية في التقارب السياسي العثماني البريطاني من 1789-1802م.

تباين تأثير الثورة الفرنسية على كلٍ من الدولة العثمانية وبريطانيا، ففي حين استفادت الدولة العثمانية على المدى القصير من اندلاع الثورة الفرنسية في أوروبا؛ لما كان لها من أثر في تحريك مخاوف حكام أوروبا على عروشهم، ودفعهم للتعاطف مع الدولة العثمانية خوفًا من انتشار أمر الثورة الفرنسية، ووصول أفكارها إلى شعوبهم، وهكذا المساس بسيادتهم والإضرار بمصالحهم (الصلابي، 2010، 336؛ مصطفي، 2003، 168؛ أوزتونا، 2010، 642). لذلك أقدمت كل من روسيا والنمسا على إيقاف الصراع الذي كان قائمًا مع الدولة العثمانية، وأعادتا لها كافة المكتسبات التي حصلوا عليها؛ نتيجةً لتفوقهم العسكري من خلال توقيعهم على المعاهدات مثل معاهدة زيشتوفي (Zistovi)(أوزتونا، 2010، 642) بتاريخ 1791/8/4م، ومعاهدة ياش (yas) (حسون، 1986، 169) بتاريخ 1792/1/9م (المحامي، 1981، 363-370،364؛ الصلابي، 2010، 336-337)، اللتان عُقدتا بمساعي من قبل الدول الأوروبية، التي سعت لإنهاء الصراع من أجل التفرغ للوقوف في وجه الثورة الفرنسية ومبادئها الخطيرة، التي هددت بتغيير الوضع السياسي القائم بين الدول الأوروبية (المحامي،1981، 371؛ حسون، 21983، 117)، المتفق عليه بموجب معاهدة سلام وستفاليا Peace of Westphaliaعام 1648م، تلك التي أنهت حرب الثلاثين عامًا 1618-1648م، وعملت على إيجاد توازن بين القوى الأوروبية؛ من خلال منع الدول من الاعتداء على بعضها البعض، وعليه منع أي محاولة لإنشاء إمبراطورية عالمية موحدة، وقد عدت هذه المعاهدة بمثابة دستور ينظم العلاقات بين الدول الأوروبية (نصار، د.ت، 27؛ برون، 2006، 264).

وتجلى دور بريطانيا في هذه المرحلة بما أبدته من مساعي في وقف النزاع الدائر بين كلٍ من النمسا وروسيا، ونجاحها في جر بروسيا والنمسا -التي توصلت لعقد معاهدة سلام مع الدولة العثمانية- للوقوف إلى جانبها؛ لوقف النزاع الدائر بين الدولة العثمانية وروسيا (BOA, HAT, 147-6218, 1204-11-21)، كما عملت على توطيد علاقاتها مع الدولة العثمانية؛ من خلال إبداء رغبتها عن طريق سفيرها في الأستانة بعقد تحالف مع الدولة العثمانية (BOA, HAT, 1430-58566, 1202-12-29).

أما بريطانيا، فلم تتأثر على نحو ملموس جراء اندلاع الثورة الفرنسية؛ كونها دولة جزرية لا تشترك مع دول القارة الأوروبية بحدود برية؛ مما جعل تأثرها في التغيرات السياسية في القارة الأوروبية محدودًا (Macdonald, 1967, 194)، كما أن المبادئ التي نادت بها الثورة الفرنسية لم تكن غريبة عن الشعب البريطاني، لا بل إن هذه المبادئ كانت قد ترسخت بكل أعرافها وتقاليدها لديهم، ونلمس ذلك من تمني مفكري الثورة الفرنسية بأن يتمتع الشعب الفرنسي بما يتمتع به الشعب البريطاني من حرية ومساواة، وسيادة القانون (فولتير، 1959، 47-48؛ برون، 2006، 347-348).

أما على المدى البعيد، فقد كان للثورة الفرنسية نتائج وخيمة على الدولة العثمانية وبريطانيا على حدٍ سواء؛ فتفجير مبدأ القوميات، ومساعي فرنسا للسيطرة على أوروبا وطرق التجارة العالمية أثر في كلا الطرفين، فإذا كان مبدأ القوميات قد أسهم في ظهور الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية في البلقان، مثل: الثورة الصربية (أوزتونا، 2010، 655؛ فشر، 1976، 126)، والثورة اليونانية (فشر، 1976، 127-129؛ أوزتونا، 2010، 671-672)، فقد أثر بدوره أيضًا في عرقلة الوحدة بين بريطانيا وإيرلندا، وحتى بعد الوحدة عام 1801م، استمرت الاضطرابات إلى أن تم انفصال إيرلندا الجنوبية عن بريطانيا في 1921/12/6م (قاسم، 1929، 213-216؛ مراد، 2010، 36-37).

أسهمت الثورة الفرنسية في تطور العلاقات المتبادلة بين الدولة العثمانية وبريطانيا إيجابًا، وقربت بينهما كثيرًا، حيث عمد السلطان سليم الثالث (1789-1807م) إلى إنشاء علاقات دبلوماسية دائمة مع بريطانيا؛ من خلال تعيين سفير دائم للدولة العثمانية في لندن (London)، بالإضافة إلى بقية العواصم الأوروبية،(Itskowitz, 1978, 100) ، كما أنشأ أول فرقة عسكرية منظمة عام 1796م، بلغ عددها 1600 جندي تحت قيادة ضابط إنكليزي)المحامي، 1981، 371)، وفي 11 أيلول 1797م، عين السيد اسماعيل فرح أفندي سفيرًا للدولة العثمانية في لندن (BOA, HAT, 221-12291, 1212-3-19).

لم تجد مبادئ الثورة الفرنسية الجديدة على الصعيد الأوروبي استحسانًا لدى الأسر الحاكمة (النمسا، وروسيا، وبروسيا)، التي كانت تساهم في

تدبير شؤون أوروبا؛ لاعتقادها بأن هذه المبادئ سوف تمثل تهديدًا عظيمًا لأسرهم الحاكمة. لذلك، عملت على وأد هذه المبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية، ولعلَّ من أهمها مبدأ القوميات الذي نصَّ على وجوب الاعتراف لأبناء الأمة الواحدة بالحق في تنظيم كيانها القومي، وتحقيق شخصيتهم القومية سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، باستقلالهم عن غيرهم من الأمم أي ما يعُرف اليوم بحق تقرير المصير)نصار، د.ت، 21-22)، ففي الوقت الذي كانت فيه الثورة الفرنسية تنادي بمبدأ تقرير المصير، كانت ملكيات شرقي أوروبا مثل: النمسا، روسيا، وبروسيا منهمكة في إزهاق روح أمة، ومحو مملكة –بولندا- من خريطة أوروبا (فشر، 1976، 33-34)، هذا الأمر جعل موقف الدول الأوروبية حرجًا، فعمدت إلى عقد تحالف في ما بينها عام 1792م، ضمَّ كلًا من إنكلترا، والنمسا، وبروسيا، وروسيا (مراد، 2010، 33)، التي مثلت القوى الكبرى في ذلك الوقت، إلى جانب كلٍ من إسبانيا، وهولندا، وسردينيا، ونابولي، والبرتغال، وتمثلت أهم أهداف التحالف العمل على إسقاط النظام الجمهوري الذي انبثق عن الثورة الفرنسية، وإعادة أسرة البوربون إلى عرش فرنسا)نصار، د.ت، 22-23؛ مراد، 2010، 37).

أدت هذه التطورات السياسية إلى تحركات عسكرية من قبل الدول الأوروبية؛ بهدف تضييق الخناق على الجمهورية الفرنسية تمهيدًا لإسقاطها، حيث وضعت الحكومة البريطانية بزعامة ويليام بيت William Pitt (1783-1801م) نصب أعينها اكتساح الساحل الفرنسي على بحر المانش، وصمم الإسبان على قطع جبال البرنيس، والهجوم على الجنوب الفرنسي، والبيدمونتيون –نسبة إلى بيدمونت، وهي واحدة من أقاليم إيطاليا العشرين- عزموا على النزول عليها من جبال الألب؛ الجنوب الشرقي المجاور لإيطاليا جغرافيًا (برون، 2006، 374)، أما النمسا وبروسيا اللتان كانتا تمتلكان أقوى الجيوش البرية في ذلك الوقت، فقد حاولتا غزو الجمهورية الفرنسية من الجهة الشرقية الجنوبية والوسطى، إلا أن هذه المساعي قد فشلت؛ حيث نجحت الجمهورية الفرنسية في التصدي لهذا الخطر، لا بل استطاعت السيطرة على أراضي تعود ملكيتها للأراضي المنخفضة –هولندا وبلجيكا-، الأمر الذي أسهم في إفشال هذا التحالف (مراد، 2010، 36،38).

وكرد فعل على هذا التحرك المشترك من قبل الدول المناهضة للجمهورية الفرنسية، أصدرت الجمهورية مرسومًا في 19 نوفمبر 1792م، أعلنت من خلاله تأييدها لكل أمة تطالب بحريتها، مبديةً استعدادها للتدخل إلى جانب الأمم التي تطلب المساعدة في هذا الصدد، وقد شجعها على إصدار هذا المرسوم الانتصارات التي حققتها على النمسا وبروسيا عام 1792م)نصار، د.ت، 22-23؛ مراد، 2010، 36). ولعلَّ إصدار الجمهورية الفرنسية لهذا المرسوم كان بهدف الدفاع عن النظام الجمهوري، وتوسيع دائرة تغيير الأنظمة السائدة، ومد نفوذها إلى الدول الأوروبية باتجاه الشرق نحو روسيا القيصرية.

لقد أسهم نجاح الثورة الفرنسية في التصدي للتحديات التي واجهتها في إحداث بعض التغير في التوازنات القائمة في أوروبا؛ حيث عمدت بروسيا على توقيع معاهدة صلح مع الجمهورية الفرنسية عام 1795م)نصار، د.ت، 23-24)، سعت من خلالها إلى الحصول على حصة من تقسيم بولندا فيما يعرف تاريخيًا بالتقسيم الثلاثي لبولندا (George, 1980, 246)، لتتبعها النمسا عام 1797م، وبذلك نجحت الجمهورية الفرنسية في اجتياز أول امتحان هدد وجودها كجمهورية داخل القارة الأوروبية)نصار، د.ت، 23-24).

أسهمت هذه التطورات السياسية في وصول أحد ضباط الملك لويس السادس عشر Louis XVI (1754-1793م) إلى سدة الحكم في الجمهورية الفرنسية عام 1799م، هذا الضابط الذي يدعى نابليون بونابرتNapoléon Bonaparte (1769-1821م)، رأى بنفسه وريثًا للإمبراطور شارلمان العظيم Charlemagn، لذلك سعى إلى تشكيل امبراطورية أوروبية تخضع لسيطرته، ولتحقيق ذلك كان يجب عليه أن يقصي ألد أعداء فرنسا عن المشهد السياسي الأوروبي، لذلك فكر في تشييد امبراطورية شرقية؛ من خلال السيطرة على مصر، والزحف منها إلى الأستانة أو الهند، وهكذا يجلب الخراب على بريطانيا؛ من خلال السيطرة على الأسواق التجارية العالمية، والمستعمرات البريطانية في الهند (فشر، 1976، 53؛ مصطفى، 2003، 169؛ حسون، 1983، 118)، فقاد حملة عسكرية أبحرت من ميناء طولون (Toulon) في 19 أيار 1798م، بأسطول من 6 أسراب، ضم 13 سفينة حربية، و14 فرقاطة، و400 سفينة لنقل 40 ألف جندي فرنسي قاصدًا احتلال مصر (عمر، 2018، 54).

لم تغفل بريطانيا عن نوايا فرنسا العدائية ضدها، وتخوفت من تحركات الأسطول الفرنسي، فأرسل وزير الخارجية البريطاني ويليام جرينفيل William Grenville (1791-1801م)(www.Encyclopaedia Britannica.com) للأميرال في البحرية البريطانية سيدني سميث Sidney Smith (www.Encyclopaedia Britannica.com)، أن نابليون توجه بعد احتلال مالطا إلى الإسكندرية عند ميناء أبو قير في 1/7/ 1798م ودخل مصر، لذلك لحق الأسطول البريطاني بقيادة الأدميرال هوراشيو نيلسون Horatio Nelson (www.Encyclopaedia Britannica.com) بالأسطول الفرنسي، واشتبك معه في معركة أبي قير البحرية بتاريخ 1798/8/2م وهزمه، الأمر الذي كلف بريطانيا 600 جندي من البحرية البريطانية بين قتيل وجريح، ليتمكن بعدها نيلسون من فرض حصار بحري شامل على القوات الفرنسية في مصر (عمر، 2018، 54).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث أرسلت الحكومة البريطانية قوة بحرية عام 1799م؛ للقيام بحملة بحرية في البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه طلبت من حكومة بومباي تأمين وتحصين أرض البريمي؛ لمنع جميع الاتصالات من جانب فرنسا مع الهند عبر المحيط الهندي عن طريق البحر الأحمر والخليج العربي(Robert L, 1970, 122-123).

وقد شجع الانتصار الذي حققه الأسطول البريطاني على خصمه الفرنسي، الدولة العثمانية على إعلان الحرب في 1798/9/2م ضد الجمهورية

الفرنسية، لتصبح حليفةً لبريطانيا على مبدأ عدو عدوي صديقي، حيث تم التوقيع على معاهدة تحالف دفاعي بين الدولة العثمانية وبريطانيا "Defensive Alliance: Great Britain And The Ottoman Empire" في 1799/1/5م ضد فرنسا (BOA, HR.SYS, 587-1, 1799-1-5; Hurewitz, 1958, p 65-67)، ويلاحظ أن ظروف توقيع هذه المعاهدة كانت إيجابية بالنسبة للدولة العثمانية؛ حيث دفعت روسيا للطلب من الدولة العثمانية أن ترسل لها نص المعاهدة التي تمت بينها وبين بريطانيا؛ من أجل الدخول معهما في الحلف(BOA, HAT, 273-16076, 1212-12-29)، وفعلًا وقعت الدولة العثمانية معاهدة مع روسيا في 1799/1/3م، أسهمت في تهدئة التوتر القائم بين البلدين، وجمدت الصراع التقليدي العثماني – الروسي، الأمر الذي باركته بريطانيا؛ لأنه هيأ ظروفًا إيجابية للدولة العثمانية في الضغط على فرنسا (أوزتونا، 2010، 650؛ الشناوي، 1977، 198-200؛ حسون، 1983، 121).

ولا بدَّ لنا أن نشير هنا إلى أن بريطانيا شجعت تطور العلاقات المتبادلة بين الدولة العثمانية وروسيا؛ لخدمة مصالحها المتمثلة في الوقوف في وجه الجمهورية الفرنسية التي أخذت تفرض مضايقات على الموارد الاقتصادية، والأسواق الدولية خارج بريطانيا، تلك التي هدفت إلى إضعاف الاقتصاد البريطاني؛ من خلال السيطرة على الأسواق العالمية والمستعمرات البريطانية في الهند وغيرها، لذلك لم تجد بريطانيا حرجًا من سماح الدولة العثمانية لروسيا بحرية عبور أسطولها الحربي لمضائق الدردنيل والبسفور باتجاه بحر إيجه، ومنه إلى البحر المتوسط، مسترشدة بذلك بسياسة عدو عدوي صديقي. وفي المقابل استطاعت بريطانيا أن تحصل من السلطان العثماني على امتياز يسمح لأسطولها التجاري بعبور المضائق، والمتاجرة مع دول البحر الأسود "Ottoman Grant Of Commercial Privileges In The Black Sea To British Merchant Vessels" في 1799/10/30م (Hurewitz, 1958, p 67-68)، وبذلك كسبت بريطانيا حليفًا عسكريًا، ووسعت مجال تجارتها، ولم تخف من وصول الأسطول الروسي لمياه المتوسط؛ لعلمها بتفوق أسطولها فيه، فكانت بذلك الرابح الأكبر، لا سيما إذا علمنا أنها سعت لاستغلال وجود الأسطول الروسي في مياه المتوسط في محاربة النفوذ الفرنسي؛ من خلال سعيها لإيجاد وفاق ثلاثي يقوم على مبدأ التعايش المشترك "Coexistences Coextension" بين الأساطيل الثلاثة –البريطاني والروسي والعثماني- بهدف إلى تجميعها في جزيرة مالطة؛ بهدف الهجوم على الساحل الفرنسي لإجبار فرنسا على الانسحاب من إيطاليا (BOA, HAT, 257-14809, 1214-11-24).

وإذا كان هدف بريطانيا من وراء تحالفها مع الدولة العثمانية نابعًا من سعيها إلى المحافظة على مصالحها في أملاك الدولة العثمانية، وذلك من خلال منع فرنسا من السيطرة على الطرق التجارية (حسون، 1983، 121). فإن روسيا دعمت النهج البريطاني لنفس الأهداف المرحلية آنذاك، والمتمثلة في تحجيم النفوذ الفرنسي السياسي والعسكري، حيث أن نجاح فرنسا في مساعيها الرامية إلى إضعاف بريطانيا في التأثير على المشهد السياسي والاقتصادي، سيقضي أو يخلخل مبدأ توازن القوى، الأمر الذي سيجعل روسيا غير قادرة على التصدي للمطامع الفرنسية، الهادفة إلى التوسع في القارة الأوروبية والدولة العثمانية (مصطفى، 1996، 167). أما الدولة العثمانية، فقد رأت في هذا التحالف فرصة لإعادة سيادتها على ولاية مصر فعليًا بعد طرد الحملة الفرنسية التي قادها نابليون 1798م.

أمام هذه التطورات عمد نابليون إلى تسير حملة فرعية إلى بلاد الشام مرورًا بالساحل الفلسطيني؛ بهدف السيطرة عليها، حيث سار على رأس قوة مؤلفة من ثلاثة عشر ألفًا من المقاتلين (النخبة العسكرية من قواته)، ووصل في آذار سنة 1799م إلى أسوار عكا، حيث اضطر للتوقف والعودة إلى مصر (فشر، 1976، 54-55)، بسبب صمود والي عكا أحمد باشا الجزار (1734- 1804م) (الشهابي، 2008، 11-18)، أمام القوات الفرنسية، وقد كان للبحرية البريطانية دور بارز في إفشال زحف نابليون على بلاد الشام، حيث قدم الأسطول البريطاني المساعدة لوالي عكا؛ للوقوف في وجه قوات نابليون، وللحيلولة دون تسليمه المدينة، كما ساهم الأسطول البريطاني في تدمير السفن الحربية الفرنسية، التي رافقت نابليون في زحفه على بلاد الشام، التي تكونت من سفينة حربية، وتسع سفن شراعية تحمل المدافع، بالإضافة إلى سفينة كانت تحمل بعض ممتلكات نابليون. كما أمدّ الأسطول البريطاني عكا بكل ما يلزمها للصمود، الأمر الذي جعل سقوطها أمرًا صعبًا، وأدى في نهاية الأمر إلى توقف زحف نابليون على بلاد الشام (عمر، 2018، 58-59؛ فشر، 1976، 54-55). ومن خلال هذا الموقف يبرُز الوجه الإيجابي في عنصر المنافسة، والعداء بين بريطانيا وفرنسا، الذي وفر نتائج إيجابية للدولة العثمانية (الجبرتي، 1322هـ، 2-200).

وقد ذكر نابليون في مذكراته أثر تدمير الأسطول الفرنسي في معركة أبي قير في البحر المتوسط على فشل مشروعه، حيث قال: "لقد كان لخذلاننا في واقعة أبي قير تأثير كبير في شؤون مصر بل في شؤون العالم كله، فإنه لو قدرت النجاة للدونانمه (الأسطول) الفرنسية ولم يدركها ما أصابها، ما لقيت الحملة على الشام عقبة في طريقها، بل لتوافرت الوسائل لنقل مدافع الحصار إلى ما وراء الصحراء، ولوقفت الجيوش الفرنسية عند أسوار عكا، أما وقد دمرت تلك الدونانمه (الأسطول) ومحي رسمها فقد أقدم الديوان (الحكومة العثمانية) على محاربة فرنسا، فخسر جيشنا بذلك سندًا قويًا، وحالت الحال في مصر إلى نقيضها، وانقبض الرجاء في التوسل بنتائج الحملة إلى تأييد شوكة فرنسا وسلطانها في الغرب" (صبري، 1996، 25-26).

أسهمت التطورات السياسية التي رافقت الحملة على مصر إلى دفع نابليون إلى العودة إلى أرض الوطن، خصوصًا بعد علمه بقرب وصول الأسطولين العثماني والبريطاني إلى ميناء الإسكندرية، الأمر الذي سيسهم في إحكام سيطرتهما على الساحل المصري، وحرمانه من العودة إلى بلاده، لذلك عزم على العودة إلى أرض الوطن تاركًا خلفه قائده الجنرال جان بابتيست كليبر (Jean Baptiste Kleber) (www.Encyclopaedia Britannica.com)؛

ليتولى أمر قيادة القوات الفرنسية في مصر(BOA, HAT, 244-13739, 1214-5-6)، وقد ساعدت الظروف السياسية الداخلية في فرنسا، المتمثلة في وصول الأخبار عن مؤامرة تحيكها الحكومة الفرنسية ضد نابليون في تسريع عودته إلى وطنه)فشر، 1976، 56-57). كما ساعدت الأحوال السياسية في أوروبا)فشر، 1976، 59)على عزم نابليون على سحب قواته من مصر (BOA, HAT, 257-14754, 1215-2-20)، فعقد مع السلطان سليم الثالث (1789-1808م) اتفاقية بتاريخ 1801/6/27م، تم بموجبها الاتفاق على جلاء ما تبقى من القوات الفرنسية من مصر-141 ,BOA, HAT) (1216-7-27 ,5869، حيث تمكنت القوات البريطانية والعثمانية من إحكام سيطرتهما على مصر بعد خروج الفرنسيين منها، حيث دخلا القاهرة بتاريخ 1801/7/10م والإسكندرية بتاريخ 1801/8/26م (BOA, C.HR, 50-2471, 1216-2-29).

سعى نابليون إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل حملته على مصر عام 1798م مع الدولة العثمانية، فطلب من الخارجية الفرنسية إعداد مسودة مصالحة بين الجمهورية الفرنسية والدولة العثمانية، وعرضها على السلطان العثماني (BOA, HAT, 137-5635, 1215-12-29). وقد سعى إلى عقد الصلح مع الدولة العثمانية على نحو منفرد دون وساطة من الدول الحليفة للدولة العثمانية –بريطانيا وروسيا-،-10-1216 ,137-5637 ,BOA, HAT) (15 الأمر الذي لم تقبله روسيا لخشيتها من أن يقوم نابليون بالحصول على امتيازات تجارية من الدولة العثمانية للتجارة مع دول البحر الأسود، ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تسعى إلى عقد الصلح مع الدولة العثمانية، كانت روسيا تعمل على إبرام معاهدة مع الدولة العثمانية بخصوص حركة الأسطول الروسي في البحر الأسود، وسعت بذلك إلى عدم وصول الأسطول الفرنسي للبحر الأسود (BOA, HAT, 139-5767, 1217-12-29). أما بريطانيا، فقد اعترضت على عقد الصلح على نحو منفرد؛ لأن ذلك يعد عدم احترام للصداقة بينها وبين الدولة العثمانية، كما اعترضت على بعض العبارات التي وردت في الصلح المقدم للدولة العثمانية من قبل فرنسا، ولم تقبل تسليم المتعاونين معها للقوات الفرنسية الذين كانوا تحت حمايتها، مشيرةً إلى أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق منفرد بين الدولة العثمانية وفرنسا دون أن تشترك روسيا وبريطانيا في صياغة بنود الاتفاق (BOA, HAT, 139-5784, 1216-11-15).

بقيت السيادة البريطانية على سواحل مصر إلى أن تم التوقيع على صلح أميان (Amiens) بتاريخ 1802/3/25م، بين بريطانيا وفرنسا، الذي تم بموجبه تنازل كلا الطرفين عن المكتسبات التي حصلا عليها في مصر في أثناء الحرب، وتحتم على الأسطول البريطاني وقواته الخروج من مصر، حيث تم ذلك فعلًا في مارس 1803م، فتم بذلك إعادة السيادة للسلطان العثماني على ولاية مصر ولو اسميًا (السبكي، 1985، 69؛ رفعت، 1934، 71). وهنا برز دور الدبلوماسية العثمانية في استغلال تضارب المصالح بين بريطانيا وفرنسا لتحقيق أكبر نفع سياسي على حسابهما.

لم يشكل صلح أميان لنابليون سوى الرضوخ لمبدأ الأمر الواقع حتى تتغير الظروف، وهذا ما نلمسه من قوله: "في الوضع الحالي لا تعني معاهدة السلام لي أكثر من هدنة قصيرة" (Rude, 1980, 242)، مشيرًا إلى أنه يجب على فرنسا أن لا تنسى أن بريطانيا من جانبها كانت لديها طموحات استعمارية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الحرب مع فرنسا(Rude, 1980, 242).

استقبل أعداء الجمهورية الفرنسية في أوروبا أنباء فشل حملة نابليون بسرور، كما أرسل السلطان سليم الثالث الذي لقب بالغازي إلى أحمد باشا الجزار إكليلًا من الذهب، ومنح القائد العسكري البريطاني نيلسون الذي أحرق الأسطول الفرسي وسامًا من الماس، لجهودهما التي أسهمت بإفشال هذه الحملة (أوزتونا، 2010، 652،650).

وبهذا السياق، يشير المؤرخ الإنكليزي Fisher إلى قيام نابليون بتحويل الفشل العسكري الذي لحقه في عدوانه على الدولة العثمانية إلى نصر سياسي، تمكن خلاله أن يهيمن على القارة الأوروبية فيما بعد، فإذا كان غزوه لمصر عملًا بطوليًا، فإن حملته على بلاد الشام كان لها وقع أكبر من ذلك على سكان أوروبا، فبلاد الشام تحوي أرض فلسطين أرض الديانات، ومهد المسيحية، ومهما بلغ استهزاء الشعب الفرنسي برجال الدين، إلا أنهم كانوا يتابعون أنباء استيلاء نابليون على أرض فلسطين المقدسة((the Holy Land واتخاذه دير الناصرة مركزًا له بكل فخر واعتزاز، الأمر الذي ساعده فيما بعد على محو حقيقة أن جيشًا فاخرًا قد بُدّدَ عبثًا في حملة عقيمة (فشر، 1976، 55).

ولابدَّ لنا هنا أن نشير إلى أن الأحداث السياسية التي شهدتها القارة الأوروبية في الفترة الممتدة من 1789إلى 1798م قد أسهمت تبدل الحلفاء، ولقد كان هذا التغير في السياسة البريطانية مبعثه الرغبة في مواجهة عواقب مطامح نابليون على الدور البريطاني العالمي، ومبعثه أيضًا مواجهة احتمالات التوجه الروسي نحو الجنوب، على نحو يهدد الهند، حيث أن الروس قد بدأوا في نهاية القرن الثامن عشر أولى خطواتهم جنوبًا نحو القوقاز، مما كان يهدد إيران وتجارة بريطانيا في الخليج العربي – الفارسي-، كما يهدد الطريق إلى الهند (مصطفي، 1996، 167). ولم تكن هذه المرة الأولى التي تحاول روسيا فيها تهديد المصالح البريطانية، فقد سبقها عام 1770م قيام الأسطول الروسي بالالتفاف والدخول للبحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق، الأمر الذي شكل تهديدًا لمصالح بريطانيا في ذلك الوقت (مصطفى، 2003، 164-165؛ المحامي، 1981، 336، 342؛ حسون، 1983، 114).

لم يمضِ من الوقت الكثير حتى عادت العلاقات العثمانية الفرنسية إلى سابق عهدها، خصوصًا بعد عقد صلح إميان في 25 آذار 1802م بين بريطانيا وفرنسا، حيث استطاعت فرنسا أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع الدولة العثمانية، من خلال عقد معاهدة سلام مع الدولة العثمانية(Treaty Of Peace: France and the Ottoman Empire) بتاريخ 1802/6/25م، وكان أهم ما جاء فيها يتركز على موضوع المضائق، حيث منحت الدولة العثمانية فرنسا ولأول مرة الحق في عبور سفنها التجارية للمضائق المائية للملاحة في البحر الأسود؛ لممارسة الأعمال التجارية، رافعةً

العلم الفرنسي دون أية عوائق، وأن تعامل هذه السفن على قدم المساواة معاملة السفن التجارية التي تبحر في البحر الأسود، التي تتبع الدول الأخرى (Hurewitz, 1958, 71-72). ولعلَّ السبب في عوده العلاقات العثمانية الفرنسية إلى سابق عهدها هو رغبة الدولة العثمانية في الحفاظ على مسافة واحده بينها وبين بقية الدول الأوروبية، لما لذلك من دور في حفظ أمنها وسلامة أراضيها.

أصدر نابليون وبمجرد عودته إلى أرض الوطن عام 1802م، أوامره للقوات الفرنسية باجتياح كلٍ من هولندا، وسويسرا، ومملكة هانوفر (Hannover) في شمال ألمانيا، ليقوم بعد ذلك بتتويج نفسه إمبراطورًا على فرنسا عام 1804م (نصار، د.ت، 25). أسهمت هذه التطورات السياسية في إثارة قلق بريطانيا، لا سيما بعد السماح لفرنسا بالإبحار في المضائق العثمانية.

خامسًا: أثر الثورة الفرنسية في التقارب السياسي العثماني البريطاني من 1803 حتى 1807م.

تجدد الصراع البريطاني الفرنسي مرة أخرى عام 1803م، على الرغم من علم نابليون بتفوق البحرية البريطانية على نظيرتها الفرنسية، التي تكبدت خسائر فادحة في خليج أبو قير (Rude, 1980, 243)، ومقدرتها على نشر قواتها على نحو سريع وفاعل في المكان والزمان المناسبين، على نحو يتناسب مع تقلب مصالحها (Macdonald, 1967, 194).

وقد أسهم التقاء المصالح الروسية البريطانية في تقارب الطرفين مع بعضهما البعض؛ للوقوف في وجه الخطر الفرنسي الذي ظل ينافس روسيا في سعيها للسيطرة على القارة الأوروبية (Rude, 1980, 246). لذلك تحالفت روسيا مع بريطانيا؛ بهدف استعادة نفوذها في بولندا، وجعلها تحت السيادة الروسية، بالإضافة إلى كبح نفوذ فرنسا المتزايد في أوروبا الوسطى (Rude, 1980, 246). وفي سبتمبر أيلول 1804م تفاوضت روسيا مع بريطانيا - حكومة وليم بث- لإيجاد تحالف يهدف إلى تجريد فرنسا من بلجيكا وأرض الراين في الاتفاقية الإنكلو-روسية المنعقدة في نيسان 1805م، وقد انضمت النمسا إلى هذا التحالف في آب 1805م (Rude, 1980, 246-247).

وكرد فعل على التقارب العثماني الفرنسي، وتجدد النزاع البريطاني الفرنسي، ساهمت بريطانيا في محاولة تجديد التحالف الدفاعي بين الدولة العثمانية وروسيا(Treaties of Defensive Alliance: the Ottoman Empire and Russia)) في 11-9/23-1805م، كما عمدت إلى جعل حماية المضائق مسؤولية مشتركة بين الدولة العثمانية وروسيا، وبذلك أصبح من حق الأسطول الروسي عبور المضائق بحرية لحمايتها من أي محاولة من قبل نابليون للسيطرة على المضائق، وعليه السيطرة على حركة التجارة مع دول البحر الأسود واحتكارها على الأسطول الفرنسي (Hurewitz, 1958, 72-77).

أحرز نابليون انتصارات عسكرية على النمسا في موقعة أولم (Ulm) في 1805/10/20م (www.Encyclopaedia Britannica.com)، ودخل فيينا في 1805/11/13م (الزعبي، 2011، 81؛ الشناوي، 1977، 204-205)، ولم تخمد عزيمته الهزيمة التي ألحقها الأسطول البريطاني بالأسطول الفرنسي والإسباني في موقعة الطرف الأغر في 21 تشرين الثاني 1805م (Macdonald,1967, 194)، حيث استطاعت قواته الانتصار على التحالف الذي تمَّ بين النمسا وروسيا وبروسيا في معركة أوسترلتز (Austerlitz)، المعروفة بمعركة الأباطرة الثلاثة في 1805/12/12م، هذا التحالف الذي كانت تدعمه بريطانيا؛ بهدف الوصول إلى تسوية في القارة الأوروبية، والوقوف في وجه نابليون(Rude1980, 245)، تمكن نابليون بعد تحقيقه هذا الانتصار من إلحاق هزيمة جديدة بالقوات البروسية في موقعة يينا (Yina) في 14 تشرين الأول 1806م، الذي دخل على إثره برلين التي أصدر منها مرسوم تشرين الثاني عام 1806م، المعروف بالنظام القاري (Continental System)؛ الذي أعلن فيه عزمه على حصار الجزر البريطانية، ومنع جميع الدول الأوروبية الخاضعة أو الموالية له من فتح موانئها للإتجار مع بريطانيا (الشناوي، 1977، 204-205؛ الزعبي، 2011، 81)، بعد تيقنه بعدم مقدرته على إخضاع بريطانيا بقوة السلاح (برون، 2006، 401-402).

ردت الحكومة البريطانية على السياسة الفرنسية بمراسيمها الملكية الصادرة 1807م، التي اتهمت فيه فرنسا بالخروج على التقاليد الحربية، وفرضت حصارًا بحريًا على الأراضي الفرنسية والأراضي الموالية لها، واستطاعت البحرية البريطانية نظرًا لتفوقها البحري من عزل أوروبا الفرنسية عن العالم، من خلال قطع خطوطها الملاحية مع العالم، كما أعلنت أنها سوف تموّل أي جهد ثوري ضد فرنسا، لذلك قامت على سبيل المثال بدعم الثورة الإسبانية بإرسال حملة إلى إسبانيا قوامها 18 ألف جندي بريطاني سنة 1808م (الزعبي، 2011، 82)، إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع حدوث مشاكل اقتصادية وغذائية في بريطانيا، التي سعت إلى إيجاد أسواق جديدة بدل القديمة مثل: الأرجنتين عام 1806م، والبرازيل 1808م، والدولة العثمانية بعد الاتفاقية التجارية التي وقعتها مع الدولة العثمانية عام 1808م (Rude, 1980, 251).

أدت انتصارات نابليون العسكرية في أوروبا إلى تغيير بوصلة المصلحة العثمانية من التحالف مع روسيا وبريطانيا إلى التحالف مع فرنسا، فنقضت الحلف الثلاثي الذي كان قائمًا بينها وبين روسيا وبريطانيا؛ لخشيتها من قيام نابليون بمهاجمة أراضيها، خصوصًا بعد توسع النفوذ العسكري الفرنسي إلى فيينا أولًا. أما ثانيًا: فلأن مصلحتها كانت تهدف إلى الحفاظ على وحدة وسلامة أراضيها، ولتحقيق ذلك فلا مانع لديها من التحالف مع أي قوة تكفل لها تحقيق هدفها على مبدأ المصلحة العامة للدولة وللأمة التابعة لها، لذلك لم تجد الدولة العثمانية حرج من إلغاء الامتيازات الممنوحة لروسيا، التي بموجبها كان لها الحق في العبور بأسطولها الحربي مضائق الدردنيل والبوسفور، وإلغاء التحالف القديم مع الروس والإنكليز، التزامًا منها بمبدأ الحياد في الصراع بين بريطانيا وروسيا وفرنسا، وتجنبًا منها لأي موقف سياسي ربما يستفز السياسة الفرنسية، ويدفعها للقيام بأي عمل عسكري ضدها بحجة

دعمها لأعدائها (الشناوي، 1977، 205-207). ومما يُقدَّر للدولة العثمانية سرعتها في التأقلم مع الظروف الاستراتيجية الجديدة على الساحة الإقليمية والدولية.

إلا أن هذا الإجراء الدبلوماسي المرن من جانب الدولة العثمانية، كانت مقدمة لقطع العلاقات بينها وبين كل من روسيا وبريطانيا وهكذا قيام الحرب بينهما، وللحيلولة دون وقوع ذلك حاولت بريطانيا إجراء بعض المناورات الدبلوماسية، فأصدرت مذكرة في 21 نوفمبر 1806م إلى الجنرال هنري إدوارد فوكس Henry Edward Fox؛ القائد العام للقوات البريطانية في جزيرة صقلية جاء فيها: "إن بعض التصرفات التي صدرت عن الباب العالي أخيرًا، جعلت اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة تجاه الحكومة العثمانية أمرًا ضروريًا لا غنى عنه. ولذلك فقد كلفت بإبلاغكم أن أوامر قد صدرت إلى اللورد نائب الأدميرال كولنج وود (Vice Admiral Lord Colling Wood) لإرسال قوة كافية من سفن حضرة صاحب الجلالة تحت قيادة ضابط ذو مقدرة وتجارب، وإعطائهم تعليمات بأن يتقدموا دون إضاعة لحظة واحدة من الوقت إلى مضايق الأستانة، حيث يتخذون موضعًا يتيح للأسطول ممارسة أعمال عدائية ضد الأستانة، في حال فشل المساعي التي كلف السفير البريطاني بالقيام بها لدى الحكومة العثمانية" (الشناوي، 1977، 207-208).

وقد هدفت بريطانيا من هذا الإجراء إلى الضغط على الدولة العثمانية؛ كي تقطع علاقاتها مع فرنسا، وتطرد السفير الفرنسي من الأستانة، وفي حال رفض الباب العالي الاستجابة لمطالبها، يقوم قائد الأسطول بتبليغ هذا الرفض إلى الجنرال فوكس؛ القائد العام للقوات البريطانية في جزيرة صقلية، فيسارع الأخير إلى إرسال جزء من قواته إلى الإسكندرية لاحتلالها، كي تتخذ بريطانيا منها نقطة ارتكاز لتحركات القوات البريطانية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ضد فرنسا وضد الدولة العثمانية (الشناوي، 1977، 208).

وجدت الدولة العثمانية نفسها بين فكي كماشة، مما ألزمها على التفكير جيدًا في سبيل تحديد موقفها السياسي والعسكري تجاه كل من بريطانيا وفرنسا، ولتحدد هل خطر الإنكليز أكبر من خطر الفرنسيين أم العكس؟ لذا تريثت الحكومة العثمانية قبل العزم على اتخاذ أي قرار في هذا الشأن، حيث لم يكن في مقدورها طرد السفير الفرنسي الجنرال فرانسوا سباستياني François Sebastiani؛ لأن شخصيته كانت قوية، ولأن نابليون كان في القارة الأوروبية طاغيًا، وبخاصة بعد أن توسعت السيطرة الفرنسية إلى أقاليم في شرق أوروبا على مقربة من الممتلكات العثمانية، وانتهت الحكومة العثمانية إلى أن فرنسا أشدُ خطرًا عليها من خطر بريطانيا (الشناوي، 1977، 210).

فأعلنت الدولة العثمانية الحرب ضد روسيا عام 1806م، وضد بريطانيا عام 1807م، وبذلك فشلت المساعي الدبلوماسية البريطانية الهادفة لقطع علاقات الدولة العثمانية مع فرنسا (الشناوي، 1977، 207).

تمثل رد الحكومة البريطانية على هذه التطورات السياسية بقيامها في 1807/3/17م بإنفاذ حملة عسكرية على مصر؛ بهدف السيطرة على الإسكندرية لموقعها الاستراتيجي كقاعدة مهمة، متقدمة لتحركات القوات البريطانية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ضد فرنسا وضد الدولة العثمانية، وقد بلغ عدد أفرادها خمسة آلاف جندي بقيادة القائد ألكسندر ماكنزي فريزرAlexander Mackenzie Fraser، الذي نجح في السيطرة على الإسكندرية، التي أعلن والها الاستسلام للقوات البريطانية (رفعت، 1934، 82؛ الشناوي، 1977، 212). ولا بد لنا أن نبين هنا أن هدف بريطانيا من هذه الحملة لم يكن السيطرة على مصر برمتها؛ فليس من المعقول أن تعتزم بريطانيا احتلال مصر بهذا العدد الضئيل، وهي ما تزال شاهدة على فشل حملة نابليون الجرارة على مصر، ومن هنا نستطيع الجزم أن هدف هذه الحملة كان محدودًا وتعبويًا ضد السياسة العثمانية (الشناوي، 1977، 212)، وأن التطورات العسكرية التي جاءت فيما بعد لم تكن ضمن الخطة المرسومة في البداية، وفي المحصلة كان محمد علي باشا هو الرابح الأكبر من حملة فريزر على مصر، حيث وبمجرد جلاء القوات البريطانية عن مصر في 1807/9/14م (صبري، 1996، 34؛ رفعت، 1934، 84)، أصبحت الإسكندرية تابعة لحكومة القاهرة، عوضًا عن تبعيتها لقائد الأسطول العثماني في الأستانة (الشناوي، 1977، 212).

أسهمت هذه التطورات السياسية على الساحة الأوروبية في إيجاد تقارب بين فرنسا وروسيا، نتج عنه توقيع صلح تيلسيت (Tilsit) بين الطرفين في 7 تموز 1807م، الذي تمَّ بموجبه تقسيم أوروبا القارية بأكملها إلى مركزي قوة في التأثير؛ فرنسا من الغرب، وروسيا من الشرق، وأعطت القيصر الروسي ألكسندر الأول Alexander I (1801-1825م) الحرية الكاملة في التعامل مع السويد والدولة العثمانية، وجردت بروسيا من مقاطعاتها الغربية البولونية، وسعت لتجريد بريطانيا من تفوقها البحري؛ من خلال إجبارها على الاعتراف بحرية البحار المتنازع عليها منذ فترة طويلة، التي كانت بريطانيا بحكم تفوق أسطولها البحري تسيطر عليها (Herbert, 1961, 63; Rude, 1980, 249). ولعلَّ المتمعن في بنود هذه المعاهدة يقف على دورها الواضح في إعادة التقارب بين الدولة العثمانية وبريطانيا؛ فالمعاهدة كانت تهدف إلى إضعاف الدولة العثمانية وبريطانيا على حساب زيادة النفوذ الفرنسي الروسي على كافة الأصعدة استراتيجية أو اقتصادية.

وقد أسهم وصول الأخبار عن صلح تيلسيت في تسريع خروج القوات البريطانية من الإسكندرية بتاريخ 1807/9/14م، خصوصًا بعد أن وجدت بريطانيا نفسها وحيدة في عدائها للسياسة الفرنسية النابليونية)رفعت، 1934، 84؛ الشناوي، 1977، 217).

سادسًا: أثر الثورة الفرنسية في التقارب السياسي العثماني البريطاني من 1808حتى 1815م.

أسهمت هذه التطورات السياسية في صرف أنظار الحكومة البريطانية عن إرسال حملة عسكرية جديدة للسيطرة على المضائق العثمانية، وقررت

تشديد الحصار على موانئ الدولة العثمانية مثل: مصر، وبلاد الشام؛ لتضييق الخناق على تجارتها حتى تعود إلى المواقف السياسية التقليدية، التي اتسمت بالحياد تجاه مراكز القوى الأوروبية كما لاحظنا سابقًا)الشناوي، 1977، 214)، فكان لها ما أرادت؛ حيث تم عقد معاهدة الدردنيل الخاصة بالسلام والتجارة والتحالف السري (the dardanelles treaty of peac, commerce and secret alliance)- بين الطرفين بتاريخ 1809/1/5م، التي تم بموجبها إعادة سريان المعاهدات والاتفاقيات، التي سبق عقدها بين الدولتين في ما يخص نظام الامتيازات الأجنبية والتجارة في البحر الأسود، واعتبار هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية منذ إبرامها، وكأنها لم تتعرض لفترة توقف أو تعطيل أو إلغاء، كما نصت على منع السفن الحربية في وقت السلم وزمن الحرب من عبور المضائق والدخول في البحر الأسود. وبذلك أصبحت بريطانيا أول دولة أوروبية تعترف بحق الدولة العثمانية في غلق المضائق في وجه السفن الحربية الأجنبية في جميع الأوقات (Hurewitz1958, 81-84).

ولعلَّ من الأسباب التي ساعدت أيضاً على حدوث هذا التقارب، وصول أخبار لبريطانيا بمساعي نابليون لإرسال حملة برية إلى الهند بالاشتراك مع روسيا، بالإضافة إلى المشروع الذي طرحه وزير خارجية بروسيا هاردنبورغ Hardenbourg على كل من نابليون وقيصر روسيا إسكندر الأول، الذي خطط لتقسيم أملاك الدولة العثمانية على الدول الأوروبية. ولعلَّ ربط نابليون للمشروع الأول بنفاذ المشروع الثاني كان السبب في فشلهما؛ حيث لم تتفق فرنسا وروسيا من منهما سوف يحصل على منطقة المضائق، ورفض قيصر روسيا اقتراح السفير الفرنسي، الذي نصَّ على اقتسام المضائق، فيكون البويسفور من نصيب روسيا والدردنيل من نصيب فرنسا قائلًا: "إن أيًا من البوسفور والدردنيل لا قيمة له بدون الآخر". (الشناوي، 1977، 215-217) فهدف روسيا هو الوصول إلى المياه الدافئة، وهذا لن يتحقق إلا من خلال السيطرة على مضيق البوسفور والدردنيل.

ولعلَّ خوف قيصر روسيا من طموح نابليون كان السبب في رفضه لاقتراح السفير الفرنسي أيضًا؛ لعلمه بأن نابليون إذا استقام له الأمر فسوف يمد نفوذه إلى مدخل البحر الأسود، وإن حدث ذلك فسيكون عاجزًا عن الوقوف في وجه مطامعه منفردًا وسيحل بدولة روسيا ما حلَّ بالدولة العثمانية.

وفي المحصلة، يمكننا القول أن أهمية موقع الأستانة التي قال فيها نابليون: "لو أصبحت الكرة الأرضية دولة واحدة فيجب أن تكون عاصمتها استانبول" (أوزتونا، 2010، 629)، و"القسطنطينية! القسطنطينية!... إنها إمبراطورية العالم" (مانسيل، 2015، 22)، ووصفها بطرس الأكبر بقوله: "الذي يحكم استانبول يحكم العالم أجمع" (أوزتونا، 2010، 629)، هو الذي منع استمرار الوفاق بين الطرفين؛ لعدم رغبة أي من الطرفين بالتنازل للأخر عن هذه المدينة العظيمة (أوزتونا، 2010، 629).

تمكن نابليون بحلول عام 1808م من تشكيل إمبراطورية واسعة، فأخذ يتملص شيئًا فشيئًا من مبادئ الثورة الفرنسية، التي من شأنها أن تسلبه بعض مكتسباته التي حققها، شأنه في ذلك شأن بقية حكام أوروبا، ولعل أهم هذه المبادئ هو المبدأ القومي، الذي يكفل لكل قومية الحق في تشكيل كيانها السياسي المستقل؛ استنادًا إلى رابطة العرق واللغة والأرض، فنابليون تجاهل هذا المبدأ، ونصّب أخوته ملوكًا على إيطاليا، وهولندا، ووستفاليا في وسط غرب ألمانيا، وصهره على نابولي، وأزواج شقيقات زوجته حكامًا على مقاطعات في جنوب غرب ألمانيا مثل: بافاريا، وفيرتنبرج، وبادن. وأجلس في نفس العام أخاه جوزيف بونابرت على عرش إسبانيا، هذا الأمر عدَّ خروجًا على مبادئ الثورة الفرنسية، التي فجّرت الشعور القومي في أوروبا في ذلك الوقت؛ فنابليون عَمِدَ إلى تعيين ملوك لا تربطهم أي صلة بالشعوب التي سيحكمونها من حيث الأصل أو اللغة، وأرغم شعوبًا مختلفة على الانضواء تحت مظلة حاكم واحد، وهذا ما عدَّ مخالفًا للمبدأ القومي الذي نادت به الثورة الفرنسية (نصار، ادت، 26).

أمام هذه التداعيات، لم تجد الشعوب الأوروبية بدًا من مجابهة هذا المد الجمهوري الذي قاده نابليون، فعمدت الدول الاستبدادية الكبرى في ذلك الوقت -النمسا وبروسيا وروسيا- إلى تنسيق العمل المشترك بينهم؛ للعمل على الوقوف في وجه نابليون وإسقاطه، والحيلولة دون عودته وأسرته إلى عرش فرنسا (فشر، 1976، 105-109؛ نصار، د.ت، 26)، وقد كان لبريطانيا دور رئيسي في خلق هذا التحالف(Macdonald, 1967, 194)؛ الذي تمكن هذه المرة من تحقيق الانتصار على قوات نابليون، واحتلال باريس بتاريخ 31 مارس 1814م، وإجبار نابليون على التنازل عن حقه وحق أسرته في العرش، ولم يكتفوا بذلك بل عمدوا إلى نفي نابليون إلى جزيرة إلبا (Elba)، وأعادوا أسرة البوربون إلى حكم فرنسا، وتوجوا عملهم بعقد معاهدة صلح مع فرنسا، عرفت بمعاهدة باريس الأولى بتاريخ 30 مايو 1814م، التي نصت على إرجاع كافة أملاك الدولة الفرنسية لأسرة البوربون العائدة إلى حكم فرنسا، لا بل حصلت فرنسا على أقاليم أوسع من تلك التي كانت تمتلكها قبل الثورة، كما أن الدول المنتصرة لم تعامل الدولة الفرنسية معاملة الدولة المهزومة؛ فلم تحتل أرضها ولم تقم بإجبارها على دفع غرامات الحرب، ولعلَّ سبب ذلك كان عائدًا إلى رغبة الدول المنتصرة (النمسا، روسيا، بروسيا، وبريطانيا) في دعم حكم الملك لويس الثامن عشر العائد إلى العرش الفرنسي (فشر، 1976، 105-109؛ نصار، د.ت، 29).

- **الدوربريطاني في مؤتمر فيينا من أيلول 1814 إلى حزيران 1815م و انعكاسه على الدولة العثمانية.**

يعدُّ مؤتمر فيينا أكثر المؤتمرات أهمية بعد مؤتمر وستفاليا؛ فإذا كان مؤتمر وستفاليا قد نظم شؤون أوروبا بعد حرب الثلاثين عام (1618-1648م)، فإن مؤتمر فيينا نظم شؤونها بعد الحروب التي قامت في عهد الثورة الفرنسية وظهور دور نابليون (قاسم، 1929، 73).

هدفت الدول المجتمعة في فيينا (النمسا، بريطانيا، روسيا، بروسيا) إلى إعادة رسم خارطة أوروبا التي غيرتها الثورة الفرنسية وحروب نابليون (Gábor, 2009, 63)، واضعين نصب أعينهم إنصاف أصحاب العروش –الأسر الحاكمة- انتصارًا لمبدأ حق العروش في تقرير مصائر الشعوب، لذلك

عمدوا على إعادة أسرة البوربون إلى عرش فرنسا، وإعادة كافة الأراضي التي كانت تابعة لها قبل ثورة عام 1789م، حتى تحظى بالقبول لدى الشعب الفرنسي (برون، 2006، 411؛ فشر، 1976، 115)، فيتخلى عن دعمه للثورة الفرنسية ورموزها، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من قلق الدول الأوروبية، التي عانت من حروب نابليون، فعلى الرغم من نجاح التحالف الأوروبي في هزيمة نابليون، إلا أنهم كانوا يخشون من عودة النظام الثوري والطموح الفرنسي المتجدد، خصوصًا بعد وصول الأخبار للمجتمعين في مؤتمر فيينا عن نزول نابليون مرة أخرى بأرض فرنسا بتاريخ 1815/3/7م، عائدًا من منفاه وقيادته لجيش الثورة مجددًا (John, 2004, 36). لذلك عمدت الدول الأوروبية بمباركة من بريطانيا إلى خلق كيانات سياسية قوية على حدود فرنسا الشرقية؛ لتكون بمثابة دول حاجزة تعمل على حماية وسط أوروبا من أي خطر قد ينشب في المستقبل من قبل فرنسا (فشر، 1976، 110). كما حرص وزير خارجية بريطانيا روبرت كاستليرج Robert Castlereagh (1812-1822م) على ربط كلٍ من النمسا وبروسيا في اتحاد كونفدرالي دفاعي؛ ليكونوا بمثابة حاجز يمنع توسع روسيا باتجاه الغرب، وفرنسا باتجاه الشرق في القارة الأوروبية مستقبلًا (John, 2004, 36).

وقد هدفت بريطانيا من خلال مشاركتها بأعمال مؤتمر فيينا إلى حماية مصالحها في الهند والدولة العثمانية، من خلال فرض مبدأ توازن القوى في أوروبا، فبريطانيا كانت تمتلك أقوى أسطول في العالم في ذلك الوقت (Henry, 1962, 3)، وهذا سهل عليها مهمة السيطرة على البحار والمحيطات، ولم يحل بينها وبين السيطرة على اليابسة سوى قصور مقدراتها الذاتية عن تحقيق ذلك، فالجزيرة البريطانية منفصلة عن القارة الأوروبية وهي لا تملك جيش كبير كروسيا مثلًا؛ ليساعدها على السيطرة على الأرض، لذلك وجدت أن أفضل وسيلة تساعدها على الحفاظ على تفوقها هي فرض مبدأ توازن القوى الذي يصب في مصلحتها، ولتدعيم هذه السياسة حرصت على أن تحافظ على سيادتها على جزيرة مالطة في البحر المتوسط وموريشيوس في المحيط الهندي (الموسوعة العربية العالمية، 1999، 412-413؛ لوريمر، د.ت، 273-274)، وسيلان على المحيط الهندي جنوب الهند (الموسوعة العربية العالمية، 1999، 248-250)، بالإضافة إلى مستعمرة رأس الرجاء الصالح على المحيط الأطلسي، وكندا بإطلالتها الاستراتيجية على المحيط الأطلسي والمحيط الهادي -التي نجحت في الدفاع عنها ضد الولايات المتحدة الأمريكية عام 1812م- بموجب مقررات مؤتمر فيينا لتحكم قبضتها على البحار والمحيطات (فشر، 1976، 117).

وعلى الرغم من أن قاعدة الحقوق الشرعية التي نادى بها شارل موريس تاليران Charles-Maurice (www.Encyclopaedia Britannica.com) de Talleyrand كانت هي قوام تسوية مؤتمر فيينا وروحه، إلا أن بريطانيا لم تجد ضررًا في إقرار هذا المبدأ، ما دام ينسجم مع أهدافها المتمثلة في خلق توازن للقوى في أوروبا، وإحاطة فرنسا بدويلات قوية، تعمل على تحجيم نفوذها في المستقبل (فشر، 1976، 111). كما أنه يخدم مصالحها في الجزيرة البريطانية؛ فانتشار مبدأ القومية قد يعمل على تفكيك المملكة المتحدة المكونة من إنكلترا، وويلز، واسكتلندا، وإيرلندا، وتحويلها إلى كيانات سياسية متصارعة في ما بينها لأسباب سياسية واقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يُضعف قوتها ويُلغي دورها السياسي والاقتصادي والثقافي إقليميًا وعالميًا.

كما أن بريطانيا تبنت مبدأ الحق الشرعي عندما كان يخدم مصالحها السياسية، المتمثلة في فرض توازن القوى في القارة الأوروبية وفي غياب ذلك أنكرته، لتضاربه مع مصالحها المتمثلة في سعيها إلى مد نفوذها الاقتصادي إلى المستعمرات. ولعلَّ خير دليل على ذلك دعم تجار مدينة لندن لأهالي المستعمرات في أمريكا الجنوبية، وحثهم على المطالبة بالاستقلال عن الدول المستعمرة -إسبانيا والبرتغال-، واستغلال الحرب التي نشبت في شبه الجزيرة الإيبيرية، وضغطهم على الحكومة البريطانية للاعتراف رسميًا بالمستعمرات الثائرة، وتنظيم التجارة معها (فشر، 1976، 123).

لم تكن هذه السياسة غريبة عن ساسة أوروبا؛ فقد أغرت كلُ من روسيا والنمسا رعايا البلقان ووعدوهم بدعم ثورتهم، ومساعدتهم ضد الدولة العثمانية وهم أشد الخصوم لمبادئ الثورة الفرنسية وأفكارها، إلا أن ذلك لم يمنعهم من تصدير هذه المبادئ إلى مناطق أخرى؛ بهدف تخريبها (حسون، 1986، 176؛ مصطفى، 2003، 168)، ففي حين كانت روسيا داعمة للثورة الصربية في البلقان؛ خدمة لمصالحها المتمثلة في نزع البلقان من جسد الدولة العثمانية، كان الإنكليز ضد هذه السياسة الروسية، فنجاح الثورة في البلقان قد يتسبب بالإضرار بالمصالح الاقتصادية البريطانية في أملاك الدولة العثمانية، وذلك من خلال خسارتها لسوق البلقان لصالح روسيا، بالإضافة إلى إسهامه في تقوية روسيا من خلال مد نفوذها السياسي إلى البلقان، وهكذا إيجاد موطئ قدم لها في البحر المتوسط، ومنافسة النفوذ العسكري البريطاني (التكريتي، 1990، 71-72؛ فشر، 1976، 126)، وتعدُّ هذه المصالح الاقتصادية هي التي منعت بريطانيا من الاشتراك في الحلف المقدس الذي دعت إليه روسيا بتاريخ 1815/9/26م، الذي ضمَّ كلًا من روسيا وبروسيا والنمسا، وكافة الدول الأوروبية عدا إنكلترا والدولة العثمانية، واستمر حتى سنة 1826م، وكانت سياسته تهدف إلى منع انتشار فكر الثورة ومبادئها (الحرية والعدالة والمساواة) (فشر، 1976، 119؛ برون، 2006، 415).

ولعلَّ رفض بريطانيا الانضمام إلى التحالف المقدس كان نابعًا من تناقض مبادئها مع فلسفتها السياسية الأميل إلى الحرية، بالإضافة إلى خشيتها من أن يؤدي اشتراكها به إلى جرها للتدخل في المشكلات القارية، أضف إلى ذلك قلقها من استغلال روسيا للتحالف لتحقيق أهدافها السياسية والدينية (الأرثوذكسية) المتمثلة في دعم الثوار الصرب ضد الدولة العثمانية لإضعافها، كونها العدو التقليدي لروسيا، الأمر الذي سيساعدها فيما بعد على فرض سيطرتها على أملاكها في أوروبا (حسون، 1986، 176؛ John, 2004, 36.). أضف إلى ذلك أن مجلس العموم البريطاني (البرلمان) لم يسمح لحكومته بالتدخل في الثورات في الدول الأوروبية، إلا إذا تسببت هذه الثورات في تشكيل خطر وشيك على دولة أخرى، الأمر الذي قد يسهم في التأثير

على مبدأ توازن القوى (James, 1960, 117-118).

فالتحالف من وجهة النظر البريطانية سيؤدي إلى الخروج عن مبادئ وأهداف مؤتمر فيينا، المتمثلة في عدم تدخل الدول الأوروبية في شؤون بعضها البعض، وهذا ما أوضحه وزير خارجية بريطانيا في كلامه، إذ أبدى خشيته من استغلال روسيا لهذا الحلف لزيادة نفوذها في وسط أوروبا الأمر الذي سينعكس سلبًا على مصالح بريطانيا، كما أكد المؤرخ البريطاني John R. Davis:

"Castlereagh insisted that the treaties of 1815 were not meant for 'the Superintendence of the Internal Affairs of other States'. He believed the results of the Holy Alliance's agenda would be a massive increase in Russian influence and an early end to the balance of power just established. The Centre of Europe would become a Russian preserve, France would be alienated, and Britain's access to the eastern Mediterranean and the colonies would be threatened from Spain and southern Italy" (John, 2004, 36).

وبناءً على ذلك عارض كاستليرج تدخل بلاده عام 1818م بالثورة الإسبانية، سواءً لدعم المتمردين أو السلطة الشرعية، تاركًا للحكومة حرية التحرك بناءً على تطور الأحداث بما يخدم مصالح بريطانيا المتمثلة في الحفاظ على مبدأ توازن القوى (James, 1960, 118).

لم يؤثر استبعاد الدولة العثمانية من أعمال مؤتمر فيينا في سيادتها على أملاكها في أوروبا؛ لحصولها على الدعم من قبل الحكومة البريطانية المحافظة التي كانت تخشى من خطر آخر محدق ومرتقب قد يؤثر في المصالح البريطانية، كما أثر الخطر الفرنسي عليها وهو الخطر الروسي (حسون، 1986، 176؛ John, 2004, 36.).

فإذا كان استبعاد الدولة العثمانية من الاشتراك في أعمال مؤتمر فيينا نابعًا من الاختلاف في الديانة، فإن هذا الاختلاف لم يؤثر في سيادتها على أملاكها في أوروبا، لأن المصالح لا علاقه لها بالدين.

جاءت نتائج مؤتمر فيينا متوافقة مع أهداف الدول الأوروبية الكبرى المشاركة في أعماله -روسيا والنمسا وبروسيا وبريطانيا- والمتمثلة في إبعاد بيت بونابرت عن حكم فرنسا (فشر، 1976، 118). ولعلَّ هذا هو جوهر ما كانت تسعى إليه بريطانيا بعد تحقيقها لمبدأ توازن القوى في أوروبا؛ فليس من مصلحتها ظهور قوة موحدة أوروبية تقف في وجه سياساتها التوسعية ومطامعها الاقتصادية كما فعل نابليون من قبل.

ولا بدَّ لنا أن نشير هنا إلى أهمية فرض مبدأ توازن القوى، الذي كان من شأنه أن يسهم في نشر السلام العالمي على المصالح الاقتصادية البريطانية؛ حيث أن نشر السلام سيمكنها من الوصول بحرية إلى الأسواق التي من خلالها تستطيع تصريف إنتاجها، ولتحصل على المواد الأولية لصناعاتها (Macdonald, 1967, 195)، ومن خلال ما تقدم يتضح تميز الدور البريطاني في السياسة العالمية في هذه المرحلة من التاريخ العالمي، وأثر هذه السياسة على الدولة العثمانية.

النتائج:

بينت الدراسة مدى أهمية الدور الدبلوماسي في إدارة الأحداث السياسية في تلك الفترة الحرجة من عمر الدولة العثمانية وبريطانيا على حدٍ سواء، كما أظهرت مرونة الدولة العثمانية في التعامل مع المتغيرات السياسية المستجدة، ونجاح الدبلوماسية العثمانية في استغلال مبدأ تضارب المصالح بين الدول العظمى للخروج بمكاسب سياسية تصب في مصلحتها.

كما بينت الدراسة حرص بريطانيا على الحفاظ على سيادة الدولة العثمانية على ممتلاكاتها، وخصوصًا ولاية مصر العثمانية، لأن خسارة الدولة العثمانية لأي من ممتلكاتها يعني خسارة بريطانيا لأحد أسواقها لصالح منافسيها الأوروبيين وفي مقدمتهم فرنسا، أو تهديدًا لطرق تجارتها مع مستعمراتها في الهند، وهذا ما لم تكن لتسمح به حتى لو كلفها ذلك خوض حرب مع أي دولة أوروبية تسعى إلى تهديد مصالها.

وقد أظهرت الدراسة تفوق الدبلوماسية البريطانية على نظائرها، وحسن استغلالها لمقدرات بريطانيا الاقتصادية والعسكرية في سبيل تحقيق المصلحة العليا للدولة البريطانية.

كما بينت الدراسة أن بريطانيا لم تجد حليفًا أفضل من الدولة العثمانية لتساعدها في الوقوف في وجه المطامع الروسية الفرنسية خلال مرحلة ما بعد نابليون، أي بعد عام 1815م، خصوصًا أن الدولة العثمانية لم تكن تمتلك قوة تساعدها على التأثير على المصالح البريطانية، بل كانت بحاجة إلى حليف قوي يضمن لها بقائها وسيادتها على أقاليمها، لذا فإن التحالف بين الطرفين عدّ مغنمًا مشتركًا لكليهما، ولتضمن بريطانيا الحفاظ على مصالحها في الدولة العثمانية عملت على إلزام الدول الأوروبية بالمحافظة على وحدة وسلامة أملاك الدولة العثمانية في مؤتمر فيينا 1815م، استنادًا لمبدأ توازن القوى، وبهذا تكون العلاقات الثنائية البريطانية العثمانية قد صمدت ودخلت إلى بر الأمان، رغم كل الصراعات وتقلباتها، وكثرة المعاهدات والاتفاقيات وتبدلها وإلغائها في أعقاب الثورة الفرنسية، التي ألهبت العلاقات السياسية والاقتصادية على الساحة الأوروبية بما فيها أيضًا الدولة العثمانية.

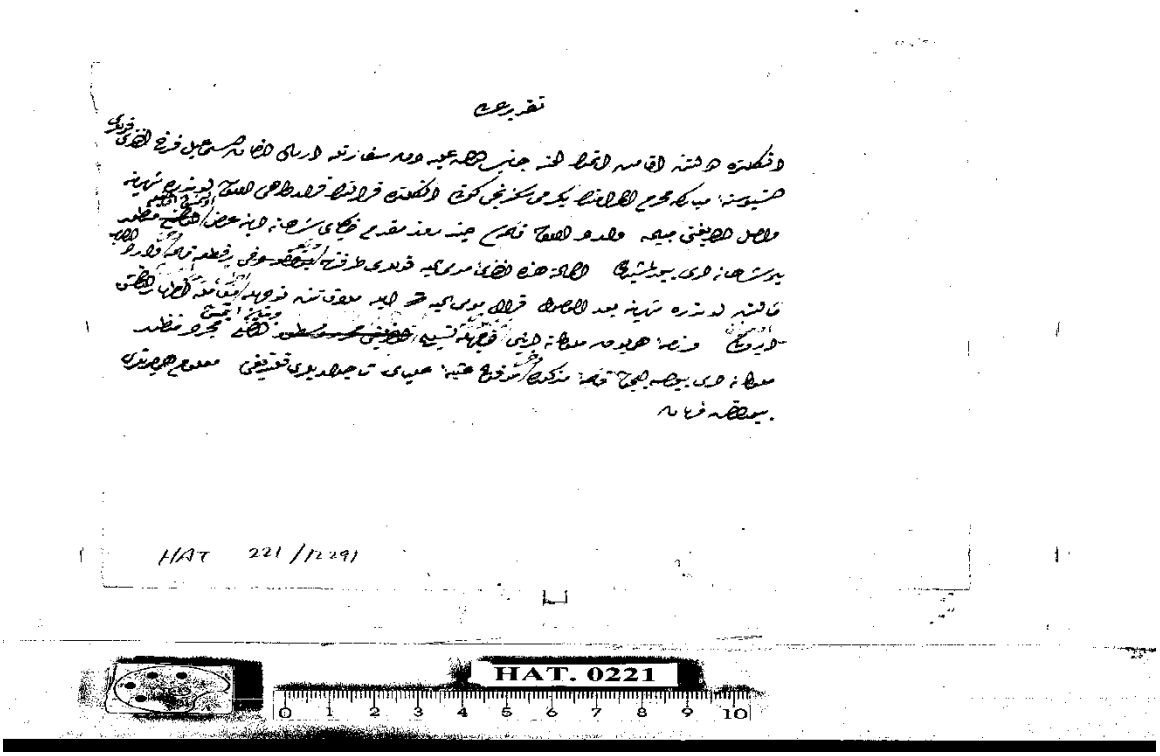

ملحق (1): وثيقة نشير إلى تعيين السيد اسماعيل فرح أفندي سفيرًا للدولة العثمانية في لندن.(BOA, HAT, 221-12291, 1212-3-19)

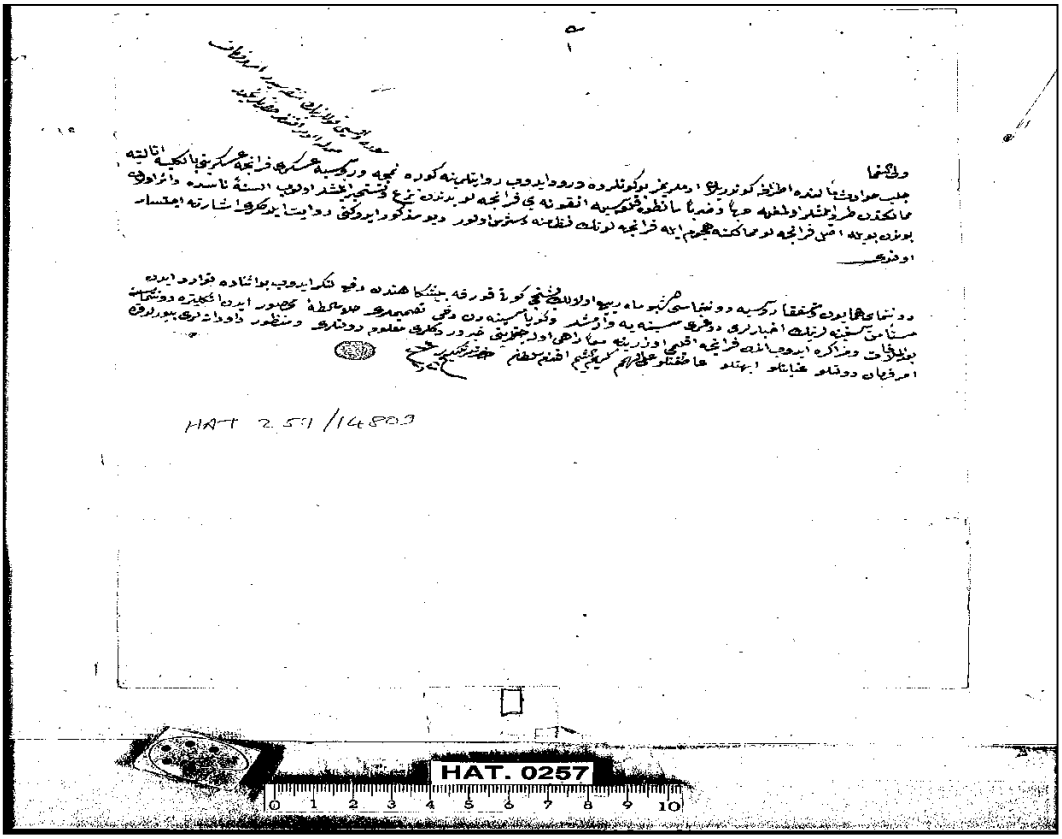

ملحق (2): وثيقة تبين حصول والي الدولة العثمانية في المورة على معلومات تفيد عزم بريطانيا على إيجاد وفاق ثلاثي بين الأساطيل الثلاثة – البريطاني والروسي والعثماني- يهدف إلى تجميعها في جزيرة مالطة بغية الهجوم على الساحل الفرنسي لإجبار فرنسا على الانسحاب من إيطاليا.
(BOA, HAT, 257-14809, 1214-11-24)

المصادر والمراجع

الجبرتي، عبد الرحمن (1322هـ)، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الثالث، المطبعة العامرة، مصر.

المحامي، محمد فريد (1981)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت.

أوزتونا، يلمار (2010)، موسوعة تاريخ الدولة العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231-1922م، ترجمة: عدنان محمود سليمان، المجلد الثاني والثالث، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

برون، جفري (2006)، تاريخ أوروبا الحديث، ترجمة: علي المزروقي، الأهلية للنشر، الأردن.

بني عيسى، محمد رشاد(2018)، السلطان العثماني سليم الثالث وإصلاحاته/ الترتيب الجديد (1789-1808)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: وليد العريض، جامعة اليرموك، الأردن.

التكريتي، هاشم صالح(1990)، المسألة الشرقية المرحلة الأولى 1774-1856م، بغداد.

ج. ج لوريمر(د.ت)، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة: مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، الجزء الأول، الدوحة.

حسون، علي (1983)، الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، المكتب الاسلامي، الطبعة الثالثة، بيروت.

حسون، علي(1986)، العثمانيون والبلقان، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت.

دوللو، لويس(1982)، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة: سُموحي فوق العادة، منشورات عويدات، ط3، بيروت.

رفعت، محمد(1934)، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، الجزء الأول، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة.

ريمون، رينه (1984)، القرن التاسع عشر 1815-1914م، ترجمة: علي مقلد، المنشورات العربية، بيروت.

الزعبي، أمجد أحمد(2011)، التاريخ السياسي والاقتصادي لألمانيا 1789-1849م دراسة في تجربة الاتحاد الألماني من خلال البرلمان القومي الأول "برلمان فرانكفورت"، مطبوعات أمانة عمان الكبرى، عمان.

السبكي، آمال(1985م)، أوروبا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

الشهابي، أحمد حيدر (2008)، أحمد باشا الجزار بين مصر والشام وحوادثه مع نابليون بونابرت، تحقيق: عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الشناوي، عبد العزيز(1977)، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

صبري، محمد(1996)، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة.

الصلابي، علي محمد (2010)، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، المكتبة العصرية، بيروت.

عاشور، سعيد عبد الفتاح (1994)، أوربا العصور الوسطى التاريخ السياسي، الجزء الأول، الطبعة السابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

عمر، يوسف حسين يوسف(2018)، دور البحرية البريطانية في فك حصار بونابرت لعكا 20 مارس/ آذار 1799-21 مايو/ أيار 1799م دراسة في ضوء وثائق وزارة البحرية البريطانية غير المنشورة، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، الجامعة الأردنية، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، تشرين الثاني، عمان.

فشر، ا. ل(1976)، تاريخ أوربا في العصر الحديث(1789-1950م، تعريب: أحمد نجيب ووديع الضبع، دار المعارف، القاهرة.

فولتير (1959م)، الرسائل الفلسفية، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة.

قاسم، محمد وحسين حسني (1929)، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، دار الكتب المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة.

لويس، برنارد(2006)، أين يكمن الخطأ؟ صدام الإسلام والحداثة في الشرق الأوسط، ترجمة: عماد شيحة، دار الرأي للنشر، دمشق.

مانسيل، فيليب(2015)، القسطنطينية المدينة التي اشتهاها العالم 1453-1924م، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت.

مراد، محمد (2010)، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة الاقتصاد الأيديولوجيا الأزمات، دار المنهل اللبنانية، بيروت.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم (2003)، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، الطبعة الثالثة، القاهرة.

مصطفى، ناديا محمود (1996)، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة.

المملكة المتحدة، مجلة آفاق الهجرة - مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان- الخرطوم، العدد 13، أيلول، 2014م، ص142. وسيشار إليه لاحقًا: المملكة المتحدة.

نصار، ممدوح وأحمد وهبان(د.ت)، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991م، نسخة إلكترونية، د.ن، د.م.

الوثائق العثمانية

BOA: Başbakanlik Osmanlı Arşivi:

BOA, HAT, 147-6218, 1204-11-21.

BOA, HAT, 1430-58566, 1202-12-29.

BOA, HAT, 221-12291, 1212-3-19.

BOA, HR.SYS, 587-1, 1799-1-5.
BOA, HAT, 244-13739, 1214-5-6.
BOA, HAT, 257-14754, 1215-2-20.
BOA, HAT, 141-5869, 1216-7-27.
BOA, C.HR, 50-2471, 1216-2-29.
BOA, HAT, 137-5635, 1215-12-29.
BOA, HAT, 137-5637, 1216-10-15.
BOA, HAT, 139-5767, 1217-12-29.
BOA, HAT, 139-5784, 1216-11-15.
BOA,HAT, 257-14809, 1214-11-24.
BOA, HAT, 273-16076, 1212-12-29.

References

Al-Jabarti, Abd al-Rahman (1322 AH). Wonders of Archeology in Translations and News, Part Three, The Amara Printing Press, Egypt..

Attorney, Muhammad Farid (1981). History of the Ottoman Attic State, edited by: Ihssan Haqqi, Dar Al Nafaes, Beirut.

Hurewitz, J.C. (1958). Diplomacy in the Near and Middle East a Documentary Record: 1535-1914, Volume 1, D. Van Nostrand Company, New York.

Arabic References:

Al-Badiri, Hamza Maghouth (2018). The Belgian Revolution and the Position of the Major European Countries in It 1830-1832 AD, Al-Qadisiyah Journal of Arts and Educational Sciences, 18(1), 196. And he will be referred to later: Al-Badiri, The Belgian Revolution.

Al-Farajat, Rabih Khaled Ibrahim (2010). The conflict over the Buraimi oasis between 1949-1974, an unpublished master's thesis, supervised by: Ibrahim Al-Sharaa, University of Jordan, Amman.

Al-Sallabi, Ali Muhammad (2010). The Ottoman Empire, Factors of Revival and Reasons for the Fall, Modern Library, Beirut.

Al-Shehabi, Ahmed Haidar (2008). Ahmed Pasha Al-Jazzar between Egypt and the Levant and his incidents with Napoleon Bonaparte, investigation by: Abdel Aziz Jamal Al-Din, Madbouly Library, Cairo.

Al-Sobky, Aamal (1985). Europe in the nineteenth century, France in a hundred years, the world of knowledge for publication and distribution, Saudi Arabia.

Al-Tikriti, Hisham Saleh (1990). The Eastern Question, First Phase 1774-1856 AD, Baghdad.

Al-Zoubi, Amjad Ahmed (2011). The Political and Economic History of Germany 1789-1849, A Study on the Experience of the German Confederation through the First National Parliament “The Frankfurt Parliament”, Publications of the Greater Amman Municipality, Amman.

Ashour, Said Abdel Fattah (1994). Medieval Europe Political History, 1(7).The Anglo-Egyptian Library, Cairo.

Bani Issa, Muhammad Rashad, the Ottoman Sultan Selim III and his Reforms / the new arrangement (1789-1808), an unpublished master's thesis, supervised by: Walid Al-Aridh, Yarmouk University, Jordan.

Bronn, Jefri (2006). Modern History of Europe, translated by: Ali Al-Mazrouki, Al-Ahlia Publishing, Jordan.

Dollo, Lewis (1982). Diplomatic History, translated by: Samouhi Extraordinary, Awaidat Publications, (3rd), Beirut.

El-Shennawi, Abdel-Aziz (1977). The Ottoman Empire is a fabricated Islamic State, Part One, The Anglo-Egyptian Library, Cairo..

Fasher, A. L (DT), History of Europe in the Modern Era (1789-1950), Arabization: Ahmed Naguib and Wadih Al-Dabaa, Dar Al Maaref, Cairo.

Hassoun, Ali (1983). The Ottoman State and Its External Relations, The Islamic Office, Third Edition, Beirut.

Hassoun, Ali (1986). The Ottomans and the Balkans, The Islamic Office, (2nd), Beirut.

Lewis, Bernard (2006) Where is the Wrong? The Clash of Islam and Modernity in the Middle East, translated by: Imad Shiha, Dar Al-Rai for Publishing, Damascus..

Lorimer, C. J. (n.d.). Gulf Guide, Historical Section, translation: The Office of His Highness the Emir of the State of Qatar, Part One, Doha.

Mansell, Philip (2015). Constantinople, the city that the world desired, 1453-1924, translated by: Mustafa Muhammad Qasim, Part 1, The World of Knowledge Series, National Council for Culture, Arts, and Letters, Kuwait.

Murad, Muhammad (2010).Europe from the French Revolution to Globalization, Economy, Ideology, Crises, Lebanese Dar Al-Manhal, Beirut.

Mustafa, Ahmed Abdel-Rahim (2003). On the Origins of Ottoman History, Dar Al-Shorouk, Third Edition, Cairo.

Nassar, Mamdouh and Ahmed Wahban (n.d.). Diplomatic History, Political Relations between the Great Powers 1815-1991 AD, electronic version, without publisher, without place of publication.

Omar, Yusef Hussein Yusef (2018). The Role of the British Navy in Breaking the Siege of Bonaparte of Acre, 20 March 1799-21 May 1799 AD, a study in light of the unpublished British Ministry of the Navy documents, Jordanian Journal of History and Archeology, 12(3).The University of Jordan, Amman.

Oztuna, Yilmar (2010). Encyclopedia of the Political, Military and Cultural History of the Ottoman Empire 1231-1922 AD, translated by: Adnan Mahmoud Suleiman, Vol.2, Arab House of Encyclopedias, Beirut..

Qasim, Muhammad and Hussein Hosni (1929). The History of the Nineteenth Century in Europe from the era of the French Revolution until the end of the Great War, Egyptian House of Books, (6th), Cairo.

Quatart, Donald (2004). The Ottoman Empire 1700-1922 AD, translated by: Ayman Al-Armanazi, Al-Obeikat Library, Riyadh.

Raymond, Rene (1984). The Nineteenth Century 1815-1914, translation: Ali Maqled, Arab Publications, Beirut.

Rifaat, Muhammad (1934). The Political History of Egypt in Modern Times, Part 1, The Amiriya Press in Bulaq, Cairo.

Sabry, Muhammad (1996). History of Egypt from Muhammad Ali to the Modern Era, Madbouly Library, (2nd), Cairo.

United Kingdom,(2014). Migration Horizons Magazine - Sudan Center for Migration, Development and Population Studies - Khartoum, Issue 13, p. 142. The United Kingdom.

Voltaire (1959). The Philosophical Letters, translated by Adel Zuaiter, Dar Al Maaref, Cairo.

English References:

Bernard Lewis (1961). The Emergence of Modern Turkey, Royal Institute of International Affairs, London.

D.F. Macdonald (1967). The Age of Transition Britain in the Nineteenth and Twentieth Centuries, ST Martin's Press, New York.

George Rude (1980). Revolutionary Europe 1783-1815, Fontana Library, London.

H. A. L. Fisher (1916). A History of Europe, Complete Edition in one Volume, Edward Arnold Publishers, London.

Henry W. Littlefield (1962). History of Europe since 1815, Twentieth Edition, Printed in the United States of America, New York.

Herbert Peacock (1961). A History of Modern Europe 1789-1939, William Heinemann Ltd, London.

Michael J. Turner (2004). Political Leadership and Political Parties 1800–1846, A Companion to Nineteenth century Britain, Edited by Chris Williams, Blackwell Publishing Ltd, UK.

Itskowitz, Auyhor (1978). Ottoman Empire and Islamic Tradition, normun itzkowitz, Princeton, newjersy.

James Butler(1960). A History of England 1815-1939, Oxford University Press, Second Edition, London.

John R. Davis(2004). Britain and the European Balance of Power, A Companion to Nineteenth Century Britain, Edited by Chris Williams, Blackwell Publishing Ltd, UK.

Robert L. Playfair(1970). A History of Arabia Felix or Yemen From the Commencement of the Cristian Era to the Middle of the XIXth Century Including an Account of the British Settlement of Aden With Introductory Chapters on the Geographical Development and the Different Regions of Yemen With Appendices of Documents and an Index, ST. Leonards AD

Orientem LTD, Netherlands.

Encyclopedias:

The International Arab Encyclopedia, 1999. Encyclopedia Works for Publishing and Distribution, Kingdom of Saudi Arabia, 12(2).

The International Arab Encyclopedia, (1999). Encyclopedia Aamal Foundation for Publishing and Distribution, 24 (2).Kingdom of Saudi Arabia,

Gábor Ágoston and Bruce Masters(2009). Encyclopedia of the Ottoman empire, Library of Congress, imprint of Infobase Publishing, New York.

www.Encyclopaediabritannica.com